

اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان التجاري
دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري
**THE IMPACT OF DEVALUATION OF CURRENCY ON THE
TRADE BALANCE
AN ECONOMETRIC STUDY ON ALGERIAN ECONOMY**

فرداغ مصطفى
جامعة سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية
مخبر إدارة الابتكار والتسويق
الجزائر
ferdaghmus@gmail.com

د. عباس أمينة
جامعة سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية
الجزائر
amina_abbes26@yahoo.fr

المؤلف المرسل: د. عباس أمينة ، الإيميل : amina_abbes26@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/08/19 تاريخ القبول: 2020/09/18 تاريخ النشر: 2021/01/22

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى قياس اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على الميزان التجاري ، بحيث عرضنا آليات التوازن في ميزان المدفوعات ووضحنا ميكانزمات سياسة التخفيض، ثم قمنا بدراسة قياسية للاقتصاد الجزائري من خلال استخدام نموذج التكامل المشترك، و قد أثبتت النتائج المتحصل عليها عدم وجود أية علاقة في المدى الطويل بين سعر صرف الدينار، ومستويات الصادرات و الواردات الوطنية، و ذلك راجع لضعف النسيج الصناعي الوطني و عدم مرونة الطلب المحلي مع أسعار السلع المستوردة ، بينما الفائض الذي حققه الميزان التجاري الجزائري، لم يدل على دور سياسة تخفيض الدينار بالدرجة الأولى، بل على الظرفية البترولية الجيدة التي عرفتها البلاد آنذاك ، و التي أدت إلى الرفع من احتياطي الصرف الأجنبي و إعادة التوازن إلى الميزان التجاري و من تم إلى ميزان المدفوعات.
الكلمات المفتاحية : سياسة التخفيض، الميزان التجاري، منحني J، التكامل المشترك.

ABSTRACT:

The aim of this study is to measure the effect of the devaluation of the national currency on the trade balance so, we began by presenting the mechanisms of the balance of payments and explained the concepts of the devaluation policy, then we

conducted an econometric study of the Algerian economy using the cointegration model. The results obtained indicate that there is no relationship at a long-term between the dinar exchange rate and the level of national exports and imports, due to the weakness of the national industrial fabric and the lack of flexibility of domestic demand compared to the prices of imported products. However the surplus generated by the Algerian trade balance did not indicate the role of the devaluation policy of the dinar in the first place, but the good oil situation that the country knew at the time, which led to the increase of foreign exchange reserves and the rebalancing of the Algerian balance of trade as well as the balance of payments.

Keywords: devaluation policy, trade balance, j curve, cointegration.

1. مقدمة:

عرفت المبادلات التجارية مؤخرا تحولا جذريا، وذلك من خلال كثافة التعاملات الاقتصادية بين الدول، وتعدد المؤسسات المالية و البنوك المتخصصة و انتشارها، إلى جانب اتجاه معظم الدول نحو العولمة الاقتصادية و عمليات تحرير التجارة و المدفوعات الدولية. في ظل هذه التحركات و التحولات التي طرأت على مستوى التجارة الخارجية، أصبحت معظم الدول تؤمن بضرورة تبنيها لنماذج و استراتيجيات اقتصادية موجهة نحو الخارج ، إلى جانب انفتاحها على العالم الخارجي و توثيقها للروابط التجارية و المالية فيما بينها. إلا أنه كلما توسعت رقعة المبادلات و تداخلت فيما بينها، كلما أدى هذا إلى ظهور أزمات اقتصادية و مالية بين الدول، أرغمت هذه الأخيرة على إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية الكلية. و من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تستعملها الدول من أجل حماية اقتصادياتها من الصدمات الخارجية، نذكر سياسات الصرف و ذلك من خلال المتغير الاقتصادي الشديد الحساسية، و الذي يتمثل في متغير سعر الصرف لما له من علاقات مباشرة بأغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل رصيد المدفوعات، معدل التضخم و معدل النمو الاقتصادي الوطني، إلى جانب دوره الفعال في إعادة التوازنات إلى الميزان التجاري و منه إلى ميزان المدفوعات.

و قصد إبراز أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، سوف نحاول حصر هذه الدراسة في تحديد أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان التجاري من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر، علما أن الاقتصاد الوطني قد مر بعدة مراحل و أزمات. فمن تجربة المنهج الاشتراكي إلى الصدمة البترولية لسنة 1986، ثم إلى الأزمة السياسية الدامية ، ضف إليها عبء الديون و خدماتها . خلال هذه الأوضاع المتردية،

لم يكن للجزائر من الخيارات سوى التوجه نحو صندوق النقد الدولي و قبولها لشرطية التعديل و الإصلاح الهيكلي القائمة على تحرير التجارة الخارجية و رفع الدعم على الأسعار، تحرير سعر الصرف و قابلية تحويل العملة، و أخيرا تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية و التي تمثل جوهر بحثنا.

و عليه فقد ارتأينا طرح الإشكالية العامة للدراسة كالآتي :

ما مدى تأثير عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان التجاري ؟
بعبارة أخرى، كيف يتأثر الميزان التجاري بعملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، و ما مدى مساهمة هذه الأخيرة في إعادة التوازنات الخارجية للاقتصاد الوطني ؟
أهمية البحث:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع نظرا لقيمته العلمية إلى جانب كون متغيرة سعر الصرف ذات أهمية بالغة في الأوساط الاقتصادية و السياسية، فضلا لكونه من بين المواضيع البارزة على الساحة الدولية، بحيث أصبحت تجرى حول متغيرة سعر الصرف العديد من البحوث و الدراسات الحديثة من طرف المحللين الاقتصاديين و المختصين في مجالات المالية الدولية ، و ذلك من أجل التوصل إلى التوازن مقابل هذه التحولات الاقتصادية الكبرى، و تحقيق بعض الاستقرار في الاقتصاد الكلي، إلى جانب كون المكتبات الجزائرية تشهد قلة من الدراسات حول هذا الموضوع.

فرضيات البحث:

- تؤدي عملية تخفيض العملة الوطنية إلى ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية في المدى القصير، و بالتالي تخفيض قيمة العملة ينشئ التضخم.
- إن عملية التخفيض للقيمة الخارجية للعملة الوطنية تؤدي حتما إلى توازن الميزان التجاري.

منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، فضلا عن اعتمادنا على المنهج التجريبي استنادا على الإحصائيات من أجل إجراء الجانب القياسي من خلال النقاط التالية:

أولاً: آليات التوازن في ميزان المدفوعات

ثانياً: سياسة تخفيض العملة و آثارها على التوازن الخارجي.

ثالثا: دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار على الميزان التجاري الجزائري.

2. آليات التوازن في ميزان المدفوعات

طالما يتعرض ميزان المدفوعات للكثير من الاختلالات التي تؤثر على توازنه، بحيث لا تتساوى قيمة مدفوعات البلد مع متحصلاته، بحيث نجد الاختلالات العارضة أو المؤقتة، و منها الاتجاهية، النقدية، إضافة إلى الاختلالات الهيكلية .

ففيما يتعلق بالاختلالات المؤقتة، فقد ترجع مثلا لتقلبات موسمية مثل تغيرات الطقس التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، أو الحروب و التي تحقق الدولة من خلالها عجزا أو فائضا سرعان ما يزول بزوال الأسباب التي أدت إليه و لا يحتاج إلى أي تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي. بينما الاختلال الاتجاهي فهو متعلق بالدول النامية وانتقال اقتصادياتها من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو أو ما تعرف بالمرحلة الانتقالية، بحيث تقوم هذه الدول خلال الفترات الأولى في تنميتها بزيادة وارداتها من السلع الوسيطة و التكنولوجيا و بالمقابل لا تزداد صادراتها بنفس الدرجة، و هذا ما ينعكس على ميزان مدفوعاتها بالعجز (مندور، 1990: 180).

و هناك ما يعرف بالاختلال النقدي والذي ينتج من ارتفاع الأسعار المحلية و زيادة مستوى التضخم، مما يدفع إلى زيادة الطلب على الواردات التي تعتبر رخيصة نسبيا و منه زيادة العجز في ميزان المدفوعات (عجمية، 2000: 52).

وأخيرا هناك ما يعرف بالاختلال الهيكلي و هو ذلك الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات و الناتج عن عدم التوازن بين القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد الوطني كقطاع الزراعة، قطاع الخدمات، و قطاع الصناعة، إذ يعتبر من أخطر الاختلالات و يتعين على الدولة أن تبادر بإتباع السياسات الكفيلة بتصحيحه و إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات قبل نفاذ احتياطاتها من العملات الأجنبية أو تفاقم مستوى مديونيتها بالنسبة للدول الأخرى.

و هناك أربع مناهج متبعة من أجل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، إذ سوف نتطرق أولا إلى طرق التوازن عن طريق أدوات السياسة النقدية، ثانيا إلى طرق التوازن عن طريق أدوات السياسة المالية، ثم المنهج الكلاسيكي و أخيرا نمر إلى المنهج الكينزي و أسلوبه في توازن ميزان المدفوعات.

1.2 طرق التوازن عن طريق أدوات السياسة النقدية

يمكننا تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف رقابة الائتمان و التأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته أو

بالشروط التي يمنح وفقا لها، ونعني بالسلطات النقدية : وزارة المالية و البنك المركزي (جامع^{1987: 494}). و يمكن للسياسة النقدية أن تتحكم في عرض النقود بهدف تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات بغية تصحيح العجز المتواجد في ميزان المدفوعات ، وتمثل الأساليب أو الأدوات المتبعة فيما يلي: سياسة سعر الخصم، سياسة السوق المفتوحة و سياسة الاحتياطي الإجمالي.

-سياسة سعر الخصم: تعتبر سياسة سعر الخصم من أقدم أساليب السياسة النقدية تاريخيا، حيث بدأ بنك إنجلترا بممارسة هذه السياسة ابتداء من سنة 1839. و تتعلق هذه العملية بخصم الأوراق المالية مثل أذونات الخزنة التي تملكها البنوك التجارية قبل انتهاء تاريخ استحقاقها لدى البنك المركزي، بهدف تحويلها إلى سيولة مقابل عمولة تدفع إلى هذا الأخير تعرف بمعدل الخصم.

و تتناسب أسعار الفائدة تناسباً طردياً مع سعر الخصم بحيث كلما ارتفع هذا الأخير ارتفعت أسعار الفائدة و العكس صحيح، فعندما يقوم البنك المركزي برفع من معدل سعر الخصم، ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على المزيد من النقود أو الاحتياطات النقدية، مما يدفع هذه البنوك إلى الرفع من أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها إذ أن :
- الرفع من تكلفة الاقتراض يترتب عليه نقص في الاستثمار و بالتالي نقص في الاستيعاب و مستوى الإنفاق مما يساعد على التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (مندور، 1990: 186).

- ارتفاع سعر الفائدة قد يشجع عملية الادخار مما يدفع الأشخاص إلى توجيه أكبر نسبة من مداخيلهم نحو البنوك من أجل إيداعها و ذلك بالحد من استهلاكاتهم و بالتالي تنخفض كمية الإنفاق الاستهلاكي .

-سياسة السوق المفتوحة : على خلاف سياسة الخصم والتي تتم داخل البنك المركزي ، فإن سياسة السوق المفتوحة إنما تتم في سوق الأوراق المالية ، ومن هنا أطلقت عليها تسمية السوق المفتوحة. وتعتبر هذه السياسة كأداة فعالة لرقابة الائتمان بفضل تأثيرها على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و ذلك عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من طرف البنك المركزي، فعندما يقوم هذا الأخير ببيع بعض السندات الحكومية مثلا في سوق الأوراق المالية، فإنه سيتحصل بالمقابل على صك من طرف المشتري والذي يمكن أن يكون إما شركة تأمين أو سمسارا في الأوراق المالية أو بنكا تجاريا أو استثماريا ، و يكون هذا الصك مسحوبا على البنك التجاري الذي يتعامل معه هذا المشتري. فيقوم البنك المركزي بقبض قيمة هذا

الصك عن طريق خصم مبلغه من ودائع البنك التجاري المتعامل معه و هكذا تقل الاحتياطات النقدية لدى البنك التجاري ((Besson, 1993 : 90).

- سياسة الاحتياطي الإجباري : تعتبر من أحدث أدوات السياسة النقدية من الناحية التاريخية و عبر عنها الاقتصادي "كينز" بأنها من أكثر وسائل السياسة النقدية تحقيقا للمهدف المطلوب بأقصر الطرق، بحيث قال " تذهب مباشرة إلى جذور المسألة ، و لو كانت البنوك التجارية تقرض أكثر أو أقل من اللازم ، فسيمثل تغير نسبة الاحتياطي عليها من أكبر الضغوط المباشرة من أجل أن تتحرك في الاتجاه المرغوب فيه " (جامع، 1987:515). ويمثل الاحتياطي الإجباري نسبة معينة من السيولة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي و تمثل هذه النسبة جزء من إجمالي ودائعها ، حيث تكون قابلة للتغيير من وقت لآخر ، فمثلا عندما تريد الدولة خفض كتلتها النقدية و كبح مستوى السيولة ، يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الاحتياطي الإجمالي للبنوك التجارية ، فمثلا إذا تم رفعه من نسبة 20 ٪ إلى نسبة 25 ٪ ، فهذا يعني أن البنوك سوف تضطر إلى خلق النقود بأربعة أضعاف قيمة الاحتياطي النقدي ($1/25 = 4$) بدلا من خمسة أضعافه كما في السابق أي قبل الرفع من نسبة الاحتياطي ($1/20 = 5$) ، وهذا ما يسمى عادة بمضاعف القرض، بحيث كلما ارتفعت قيمة الاحتياطي الإجباري كلما نقصت نسبة خلق النقود مما يساعد على القضاء من حدة التضخم (Besson, 1993:389).

2.2 طرق التوازن عن طريق أدوات السياسة المالية

لقد كانت فكرة السياسة المالية الحكيمة تتمثل في تحقيق ميزانية متوازنة للحكومة لا تزيد فيها النفقات العامة عن الإيرادات العامة، إلا أنه نتيجة لظهور الكساد و التضخم و تأثيرهما السلبي على الاقتصاد القومي و أعيد النظر في فكرة السياسة المالية، حيث أفسح المجال لوجهة ثانية أكثر دقة هدفها السماح بوجود عجز أو فائض في ميزانية الدولة إذا كان في هذا علاج لأحد الظاهرتين المذكورتين سابقا (جامع، 1987:490).

وتعتمد السياسة المالية على عنصرين هما الإيرادات الحكومية و الإنفاق الحكومي. و من أجل تقليل العجز في ميزان المدفوعات، تقوم الدولة بخفض الإنفاق إما عن طريق الزيادة في الضرائب على القطاع الخاص أو عن طريق خفض من الإنفاق الحكومي، بحيث عندما ترتفع الضرائب تنخفض مداخيل المستهلكين و بالتالي يتقلص مستوى الإنفاق الخاص.

فمن ضمن الأهداف المترتبة عن كل هذه الإجراءات المالية و النقدية الانكماشية هو هدف تحسين رصيد ميزان المدفوعات بحيث أن عملية كبح الطلب الكلي على السلع و الخدمات

تساعد على الحد من التضخم بانخفاض أسعار السلع نظرا لقلّة الطلب عليها، مما ينتج عنه نقص في الواردات وزيادة في الصادرات.

وفي الواقع فإن السياسة النقدية إنما تعتبر مكملة للسياسة المالية، ففي أوقات التضخم مثلا تسعى السياسة المالية إلى تخفيض حجم الطلب الفعلي عن طريق زيادة الإيرادات و الحد من النفقات، وفي الوقت نفسه يمكن للسياسة النقدية أن تتدخل عن طريق أساليبها الفنية المختلفة مثل الحد من عمليات الائتمان، رفع معدل الخصم... الخ، و يتوقف الأمر على كيفية التنسيق بين السياستين من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

3.2 المنهج الكلاسيكي و توازن ميزان المدفوعات

كان نظام الصرف السائد عند الكلاسيك هو النظام القائم على قاعدة الذهب والذي امتد من القرن السابع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، و اعتمد هذا المنهج لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات على ثلاثة متغيرات: الأسعار، سعر الفائدة، وسعر الصرف. فبالنسبة لتغير الأسعار، فهو مرتبط بآلية التوازن التلقائي، إذ يترتب على وجود فائض في ميزان المدفوعات دخول الذهب الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الكتلة النقدية وارتفاع الأسعار، مما ينقص من كميات الصادرات لارتفاع أسعارها ويزيد من كميات الواردات و بالتالي اتجاه ميزان المدفوعات نحو العجز لتعويض الفائض الذي كان سائدا في البداية و ذلك بدون تدخل الدولة، و هذا ما سماه الاقتصادي "ادم سميث" باليد الخفية.

أما فيما يخص تغير سعر الفائدة، فكانت البنوك التجارية تقوم برفع أسعار الفائدة من أجل تشجيع رؤوس الأموال بحثا عن عوائد مرتفعة، هذا من جهة، و من جهة ثانية يضطر التجار إلى تخفيض أسعارهم من أجل زيادة مبيعاتهم نظرا لارتفاع تكلفة الحصول على القروض و بالتالي تحسين وضع ميزان المدفوعات.

بينما فيما يخص تغير سعر الصرف، فقد يساهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال إحداث تغيرات في أسعار الصادرات و الواردات. و يقصد به إما عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، أو الرفع من قيمتها، و هذا ما سوف نحاول التطرق إليه في المحور الموالي.

4.2 المنهج الكينيزي و توازن ميزان المدفوعات

على عكس المنهج الكلاسيكي الذي اعتمد على تغيرات كلا من أسعار الفائدة و أسعار الصرف لتصحيح الاختلالات المتواجدة بميزان المدفوعات، تصور كينز طريقة العودة للتوازن عن طريق التغيرات التي تصيب الدخل الوطني بغض النظر عن تغيرات الأسعار(زكي

إبراهيم، 1986: 63.

و افترض كينز كون الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة، إضافة إلى وجود مرونة لعرض الموارد الإنتاجية بالنسبة للأسعار الجارية (مندور، 1990: 203). و مضمون هذه النظرية هو أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الإنتاج و مستوى العمالة و منه إلى زيادة الدخل الوطني ، إلا أن هذا الأخير قد يؤدي بدوره إلى وجود قوى شرائية إضافية قد تزيد في مستوى الإنفاق العام الذي سوف يتسرب جزء منه نحو الواردات و منه يسترجع التوازن إلى ميزان المدفوعات.

بمعنى أنه إذا حققت دولة ما زيادة في الصادرات ، فإنه سوف ينتج عن هذه الأخيرة زيادة في التوظيف و التوسع في صناعات التصدير و بالتالي زيادة في الدخل. و يتم إنفاق جزء من هذه الزيادة من الدخل في شراء السلع الوطنية ، بينما الجزء الثاني في شراء السلع المستوردة ، و قد يدخر الباقي . و مع زيادة الدخل الوطني سينمو الاتجاه نحو زيادة الواردات ، حتى يتم التعادل في نهاية الأمر بين الإنفاق على الواردات و الزيادة المبدئية التي حدثت في الصادرات (مندور، 1990: 212). و تتوقف ميكانيكية هذه العملية على عمل مضاعف التجارة الخارجية و الذي يتمثل في قسمة الواحد الصحيح على الميل الحدي للادخار مضافا إليه الميل الحدي للاستيراد.

مضاعف التجارة الخارجية = $1 / (\text{الميل الحدي للادخار} + \text{الميل الحدي للاستيراد})$

و يبين مضاعف التجارة الخارجية الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة المبدئية في الصادرات. مثلا إذا افترضنا وجود دولة لها علاقة مع العالم الخارجي، و كان الميل الحدي للاستهلاك في هذه الدولة 0.5 بينما الميل الحدي للاستيراد 0.3 و أخيرا الميل الحدي للادخار 0.2 ، فإذا زادت الصادرات بما قيمته 100 مليون وحدة نقدية، و حسب مضاعف التجارة الخارجية فإن الزيادة في الدخل الوطني سوف تكون عبارة عن ضعف الزيادة المبدئية في الصادرات بمفعول المضاعف حيث :

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية} = 1 / (0.3 + 0.2) = 2$$

بالتالي الدخل القومي يصبح : $200 = 2 \times 100$ وحدة نقدية.

و نظرا لهذه الزيادة في الدخل الوطني سوف يتمكن المجتمع من مضاعفة إنفاقه و استهلاكه من خلال الزيادة في وارداته ، مما يساهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

و هناك ما يعرف أيضا بأثر الارتداد الخارجي، و يتمثل في الأثر الذي يحدثه التغير في الصادرات أو الواردات لدولة ما على مستوى الدخل الوطني في الدول الأجنبية و انعكاس ذلك

على الدخل الوطني في هذه الدولة (مندور، 1990: 215). بمعنى أنه إذا زادت واردات دولة ما "ب"، يترتب عن هذا زيادة صادرات الدولة المتعامل معها و لتكن "أ" و بالتالي زيادة دخلها الوطني ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة وارداتها.

من جهة أخرى، فإن واردات الدولة "ب" ستؤدي إلى انخفاض دخلها القومي و بالتالي تقلص نسبة هذه الواردات، مما ينتج عنه تقلص نسبة صادرات الدولة "أ" نحو الدولة "ب". من جهة ثالثة، فإن زيادة واردات الدولة "أ" التي كانت محفزة بزيادة دخلها الوطني من شأنها أن تزيد من صادرات الدولة "ب" و منه إلى زيادة دخلها الوطني و زيادة وارداتها و هكذا.

و عليه يتبين لنا أن تغيرات الدخل في دولة ما لا تعتمد على الميل الحدي للاستيراد و الميل الحدي للادخار فقط ، و لكنها تعتمد أيضا على هذين الميلين بالنسبة للدولة المتعامل معها ، وهذا ما يعرف بأثر الارتداد الخارجي.

3. سياسة تخفيض العملة و آثارها على التوازن الخارجي

تعتبر عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية قرارا من قرارات السياسة الاقتصادية ، تقوم به الحكومات بهدف تصحيح الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه (39 : Breton et Schor, 1993) .

و سنحاول التعرف أكثر على هذه السياسة من خلال النقاط التالية، حيث سنتطرق إلى تعريف عملية التخفيض و كيفية تحديد معدله، ثم ننتقل إلى العلاقة المتواجدة بين عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية و معدل التضخم و في الأخير نعرض شرط "مارشل ليرنر" من ضمن الشروط اللازمة لنجاح هذه السياسة.

1.3 تعريف عملية التخفيض و كيفية تحديد معدله

تتم عملية التخفيض بموافقة صندوق النقد الدولي كما جاء في اتفاقيات مؤتمر "بروتن وودز" سنة 1944 وبالضبط في المادة الرابعة من الميثاق المنبثق عن المؤتمر، والذي ينص على أنه "إذا كانت دولة ما تعاني من اختلال أساسي في ميزان مدفوعاتها، فإنها تستطيع أن تقترح تغيير في سعر صرف عملتها. و يشترط موافقة صندوق النقد الدولي للقيام بعملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالنسبة للتغير الذي يزيد عن 10٪ من سعر التعادل الأصلي. ففي حالة فشل الإجراءات المتخذة في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، و نذكر من بينها تلك السياسات النقدية و المالية الانكماشية، فضلا عن فرض القيود المباشرة على

المعاملات الخارجية، فإن صندوق النقد الدولي يسمح بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ويشترط ألا يكون الاختلال المتواجد في ميزان المدفوعات عبارة عن اختلال عارض أو مؤقت خاضع لتقلبات دورية، بل أن يكون اختلالاً أساسياً هيكلياً و يقصد به ذلك الاختلال المزمّن المستعصي الذي يكمن في ميزان المدفوعات. فإذا أردنا تعريف عملية التخفيض: يمكننا القول أنها عبارة عن عملية تقوم الدولة من خلالها بتدنية القيمة الخارجية لعملتها الوطنية، و تكون هذه العملية تحت نظام سعر صرف ثابت وإلا لن تسمى تخفيضاً، بل انخفاضاً للعملة ونجده تحت نظام سعر صرف مرّن، حيث يحدث تلقائياً نظراً لتضارب قوى العرض والطلب في السوق.

ولعملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تأثير على كافة بنود ميزان المدفوعات من صادرات، واردات، حركات رؤوس أموال و تحويلات من جانب واحد. إلا أن هذا التأثير يمس بالدرجة الأولى الميزان التجاري نظراً لأثر تخفيض العملة على الصادرات والواردات من السلع والخدمات، و لهذا فإن الميزان التجاري يحتل المكانة الرئيسية في دراسة آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات.

فيما يخص كيفية تحديد معدل التخفيض و حتى يتسنى للدولة المخفضة لعملتها اتخاذ القرار السليم و تحديد معدل التخفيض المناسب، يجب عليها مراعاة بعض المتغيرات، بحيث يجب عليها:

- تقييم مقدار العجز في ميزانها التجاري و التأكد من كونه عجزاً ناتجاً عن اختلال أساسي أو هيكلي، لا عن اختلال ظرفي عارض.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع أسعار الصادرات والواردات و تحديد كمياتها.
- قياس مدا خيل العملاء الاقتصاديين و مستوى نفقاتهم.

إذ لا يجب أن تخفض الدولة من القيمة الخارجية لعملتها بمعدل فائق يضر المداخيل الحقيقية و القدرات الشرائية للأفراد و خاصة أولئك الذين لا علاقة لهم بقطاعات الصادرات مثل الموظفين و أصحاب المعاشات (Hadj Nacer, 1989:22). إلا أنه من جهة أخرى لا يجب لمعدل التخفيض أن يكون صغيراً جداً بحيث يدفع إلى خلق حركات مضاربة يقوم من خلالها المستهلكون بشراء كميات كبيرة من السلع خوفاً من ارتفاع أسعارها أكثر نتيجة لتخفيضات أخرى ممكنة.

2.3 علاقة تخفيض العملة بالتضخم

تهدف سياسة التخفيض إلى استرجاع التوازن و القضاء على الاختلال الذي يمس الميزان

التجاري، و ذلك من خلال عاملين، عامل سعري و عامل كمي كما سوف نبينه لاحقا، و بما أننا بصدد علاقة التخفيض بالتضخم، فسوف نركز على العامل السعري فقط.

- العامل السعري: عندما تقوم السلطات بتخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ينعكس هذا الأمر على الأسعار، حيث تصبح أسعار الصادرات الوطنية أقل مما كانت عليه قبل التخفيض، بينما الواردات فتزداد أسعارها (NASHASHIBI, 1983: 16).

فمثلا، إذا كان سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار كما يلي:

- قبل التخفيض: 1 دولار = 90 دج.

- بعد التخفيض: 1 دولار = 100 دج.

و ليكن سعر سلعة وطنية 200 دج، فإن هذا السعر مقوما بالدولار يصبح:

- قبل التخفيض: $90/200 = 2.23$ دولار.

- بعد التخفيض: $100/200 = 2$ دولار.

من جهة ثانية، لنفترض كون سعر سلعة أجنبية 500 دولار، فإن هذا السعر مقوما بالعملة الوطنية يصبح:

- قبل التخفيض: $90 \times 500 = 45.000$ دج.

- بعد التخفيض: $100 \times 500 = 50.000$ دج.

و عليه يتضح لنا أن أسعار الصادرات الوطنية تنخفض مقومة بالعملة الأجنبية بعد عملية التخفيض، بينما الواردات فترتفع أسعارها مقومة بالعملة المحلية (انتقلت من 45.000 دج إلى 50.000 دج).

و نظرا لهذا الارتفاع في أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية بعد التخفيض، سوف تترتب بعض الآثار الميكانيكية على أسعار السلع المحلية، و ذلك من خلال المنتجات و المواد الوسيطة المستوردة و المستعملة في الإنتاج المحلي، و انعكاس ارتفاع أسعارها على أسعار السلع المنتجة محليا (Denouni, 1998: 115). و ذلك لكون أسعار السلع الوسيطة المستوردة مرتفعة عند تقييمها بالعملة الوطنية مما يزيد في تكاليف السلع المنتجة محليا، فترتفع أسعارها.

من جهة أخرى، نظرا لانخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، سوف يزداد الطلب عليها من طرف المستهلكين الأجانب، فيزداد الطلب العالمي على سلع التصدير، هذه السلع التي يوزع إنتاجها بين الطلب الخارجي (المستهلكين الأجانب) و الطلب الداخلي أيضا (المستهلكين المحليين)، في نفس الوقت الذي يصعب فيه زيادة إنتاجها في المدى القصير، و

بالتالي نكون في حالة كثرة الطلب على هذه السلع مقابل قلة عرضها، مما ينتج ارتفاعا في أسعارها.

من جهة ثالثة ، من المتوقع أن تزداد مداخيل المصدرين ، نظرا لكثرة الطلب الداخلي و الخارجي على سلعهم، إضافة إلى ارتفاع مداخيل المنتجين المحليين للسلع البديلة نتيجة لارتفاع أسعار الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مداخيل الحكومة من الضرائب التي تنعكس إيجابيا على دخل المستهلك المحلي و بالتالي يزداد الطلب الاستهلاكي لهذا الأخير على السلع و المنتجات المحلية و المستوردة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها. بالتالي ، يظهر لنا أن كل هذه العوامل تساعد على ارتفاع في مستوى الأسعار و انتشار آفة التضخم في أوساط الاقتصاد الوطني.

3.3 شروط نجاح عملية التخفيض

و من أجل ضبط قيم محددة بقيمة نجاح تخفيض العملة ، أجاز الاقتصادي "مارشال ليرنر" من خلال نظريته التي سميت بنظرية المرونات و التي توضح كيف يتمكن عامل التخفيض من إحداث أثر ايجابي على ميزان المدفوعات ، و كانت النتيجة بكون مجموع مروونات الطلب على الصادرات و الطلب على الواردات أكبر من الواحد ، و تم استنتاج هذا القيد كالآتي من خلال الاشتقاق الجزئي للميزان التجاري بالنسبة لسعر الصرف (e) نتحصل

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^* \cdot \frac{\partial}{\partial e} \left(\frac{M}{e} \right)$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^* \left[\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{1}{e^2} M \right]$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} \cdot \frac{e}{x} \cdot \frac{x}{e} - p^* \left[\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{e}{M} \cdot \frac{M}{e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{M}{e^2} \right]$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \xi_x \cdot \frac{x}{e} - p^* \left[\xi_m \cdot \frac{M}{e^2} - \frac{M}{e^2} \right]$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = \frac{p \cdot x}{e} \cdot \xi_x - \frac{p^* M}{e^2} (\xi_m - 1)$$

على. (Ferry, 2005 :19)

بحيث:

Bc: الميزان التجاري.

e : سعر الصرف بالصيغة الواضحة.

X : الصادرات.

M : الواردات.

P : السعر المحلي.

*P : السعر الأجنبي.

ξ_x : مرونة الصادرات.

ξ_m : مرونة الواردات.

نضع $Bc=0$:

$$Bc = 0 \Leftrightarrow p \cdot x - \frac{P^*}{e} M = 0$$

$$p \cdot x = \frac{P^*}{e} M \rightarrow (1)$$

نضع $\frac{\partial Bc}{\partial e} = 0$:

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = 0 \Leftrightarrow \frac{px}{e} \cdot \xi_x - \frac{P^* M}{e^2} (\xi_m - 1) = 0 \rightarrow (2)$$

بالتعويض (1) و (2) نجد :

$$\frac{px}{e} (\xi_x - \xi_m - 1) = 0$$

$$\frac{px}{e} > 0 \quad \xi_x - \xi_m - 1 = 0$$

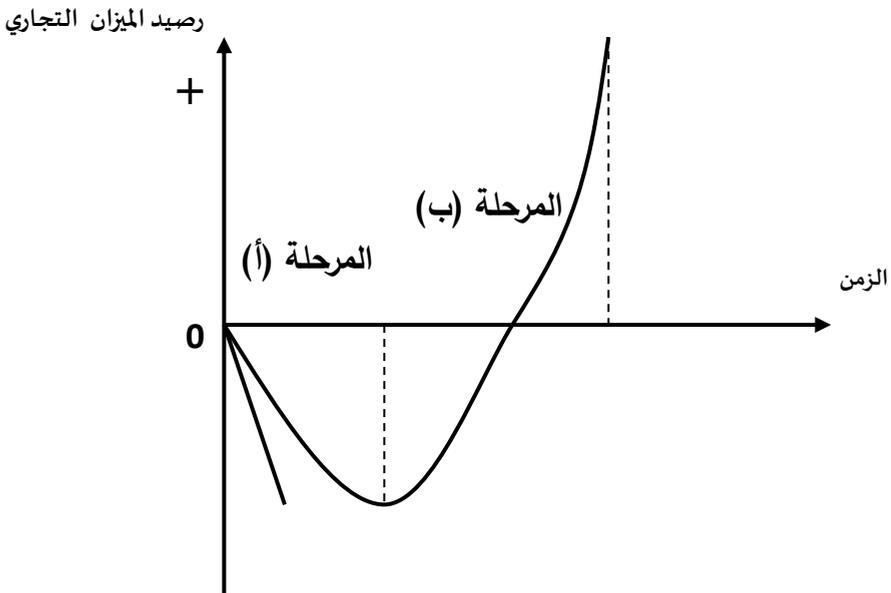
تسمى المعادلة $\xi_x - \xi_m = 1$ بشرط مارشال - ليرنر. فإذا كان: $\xi_x > 1 - \xi_m$ ، ينتج تحسن في الميزان التجاري. أما إذا كان: $\xi_x < 1 - \xi_m$ ، ينتج عنه تدهور. وأخيرا إذا كان: $\xi_x = 1 - \xi_m$ عندها يكون الميزان التجاري متوازنا (Quéré, Coeuré, Jacquet et Pisani-Bénassy, 2005: 294)

و يفترض "مارشال ليرنر" بقاء أسعار الصادرات ثابتة مقدرة بالعملة الوطنية للدولة التي حدث فيها التخفيض و يحدث هذا بشرط تحقق الفرضية الثانية ألا وهي كون مرونة عرض الصادرات و الواردات لا نهائية، إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه، لا يؤدي مباشرة إلى التحسن الفوري في وضعية الميزان التجاري، حيث يعرف هذا الأخير بعض التدهور في المراحل الأولى ، وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف اللاتيني (I).

و يمكننا تفسير أسباب تكون المنحنى (I) كما يلي: نعلم أنه لعملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية عاملين أساسيين، العامل سعري ، و العامل الكمي .

فيما يخص العامل السعري، فإنه من نتائج عملية التخفيض أنها تغير من أسعار السلع المصدرة و المستوردة، بحيث تصبح أسعار الواردات بعد التخفيض مقارنة مع ما كانت عليه أكثر ارتفاعا مقومة بالعملة الوطنية، بينما الصادرات فتتخفف أسعارها مقومة بالعملة الأجنبية، وهكذا يتم التصدير بأسعار رخيصة و الاستيراد بأسعار مرتفعة، و هذا ما يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري، خاصة أن الإنتاج يعتمد على مواد أولية مستوردة لا يمكن الاستغناء عنها.

شكل رقم (01): منحنى (I).



المصدر. 18. (2005), Jean Pascal Bassino, Jean Yves Leroux, Pascal Michelena, p 18.

بينما العامل الكمي، فنظرا لارتفاع أسعار الواردات بعد عملية التخفيض، سوف ينخفض الطلب عليها في السوق المحلي، بالمقابل يزداد الطلب على السلع المحلية من أجل تصديرها و ذلك لانخفاض أسعارها في الأسواق الأجنبية، و هذا ما يجعلنا نصدر أكثر و نستورد أقل، مما يساعد على إعادة التوازن من جديد إلى الميزان التجاري وعليه فيمكننا جمع شروط نجاح عملية التخفيض فيما يلي :

- استقرار الأسعار المحلية و عدم ارتفاعها من أجل الحد من ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية و بالتالي زيادة أثمانها، الأمر الذي يضر بعملية التخفيض.
- تمتع الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية بقدر كاف من المرونة لخدمة أثر التخفيض و ذلك بزيادة الطلب على الصادرات بنسبة أكبر من انخفاض أسعارها مقومة بالعملة الأجنبية.
- تمتع العرض المحلي بقدر كاف من المرونة حتى يتمكن الهيكل الإنتاجي للدولة المخفضة من توفير الطلبات الإضافية الجديدة الناجمة عن عملية التخفيض.
- توفر شرط "مارشال ليرنر" للمرونات.
- إقامة اتفاقيات ثنائية أو متعددة حول عملية التخفيض بين الدولة المخفضة و الدول الأخرى من أجل عدم إلغاء أثر التخفيض من خلال قيام الدولة المتعامل معها بنفس الإجراءات و انتهاجها لسياسات تخفيض مماثلة.
- ضرورة تطوير الجهاز الإنتاجي للدولة المخفضة من أجل تنويع صادراتها و الحد من تبعيتها للسلع الأجنبية
- و من أجل تبيان دور سياسة التخفيض و آثارها على الميزان التجاري في الواقع العملي، سنحاول استعمال طريقة تقديرية و ذلك من خلال المحور اللاحق.

4.دراسة قياسية لأثر تخفيض الدينار على الميزان التجاري الجزائري

لقد عرفت النمذجة القياسية تطورا هائلا خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تحتل مكانة مرموقة في الدراسات التحليلية الاقتصادية، و ذلك لتسهيلها للعمليات الحسابية المعقدة و مساعدة المختصين في اتخاذهم للقرارات الملائمة خلال فترات زمنية محدودة. من هنا ظهر نموذج التكامل المشترك، و هو عبارة عن نموذج قياسي يهدف إلى البحث عن إمكانية وجود علاقات بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل، و هذا ما حاولنا دراسته في هذا الفصل، من خلال إيجاد علاقات بين متغيرة سعر الصرف، و متغيرتي الصادرات و الواردات الوطنية و اللتان تمثلان الميزان التجاري، و ذلك من أجل معرفة مدى تأثير هذا الأخير بسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

من أجل القيام بدراستنا القياسية باستعمال برنامج Eviews9 و المتمثلة في بيان تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري، اعتمدنا على البيانات السنوية للمتغيرات و ذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 1980 إلى سنة 2019 طبقا لاحصائيات

UNCTAD، و تتمثل هذه المتغيرات في :

- متغيرة سعر الصرف الاسمي TCN على صيغته المهمة بالنسبة للدولار الأمريكي.
- مؤشر المستوى العام للأسعار IPC الذي يعكس مستوى التضخم.
- متغيرة الصادرات الوطنية EXPO مقومة بالعملة الوطنية .
- متغيرة الواردات الوطنية IMPO مقومة بالعملة الوطنية .

و سوف نتطرق من خلال هذا المحور إلى دراسة استقرارية المتغيرات أولاً ثم ننتقل إلى اختبار التكامل المشترك عن طريق اختبار "JOHENSEN" و الذي يسمح بتحديد عدد علاقات التكامل بين المتغيرات إن وجدت، و أخيراً سنحاول تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال هذا النموذج القياسي.

1.4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

بعد قيامنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبار ADF Augmented Dickey fuller ، و اختبار PP (Perron Phillips) ، أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول 01: اختبار ADF لدراسة الاستقرارية

Variables	Level		First deference		Second deference	
	ADF	Result	ADF	Result	ADF	Result
EXPO	0.477507-	non	*6.190350-	stationary	-	-
IMPO	*4.226157-	stationary	-	-	-	-
IPC	2.769784-	non	2.217573-	non	*6.161930-	stationary
TCN	2.382295-	non	**3.358071-	stationary	-	-
						level % 1 *
						level % 5 **
						level % 10 ***

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews9

يتبين لنا من خلال الجدول الثاني الخاص بدراسة الاستقرارية للمتغيرات الوطنية من خلال اختبار ADF ، أن متغيرة الواردات IMPO مستقرة عند المستوى، أما متغيرتي الصادرات EXPO و سعر الصرف TCN ثبتت استقرارهما عند الدرجة الأولى بعد إجراء

التفاضل الأول عليهما، بينما مؤشر المستوى العام للأسعار IPC فقد ثبت استقراره عند الدرجة الثانية و ذلك بعد إجراء التفاضل الأول ثم التفاضل الثاني عليه. و للتأكد من صحة النتائج قمنا باختبار PP (Phillips Perron) للاستقرارية باعتباره أدق من الاختبار السابق، و كانت النتائج كما يلي:

الجدول 02: اختبار PP لدراسة الاستقرارية

Variables	Level		First deference		Second deference	
	PP	Result	PP	Result	pp	Result
EXPO	0.431534-	non	*6.196432-	stationar y	-	-
IMPO	1.573682-	non	*4.245391-	stationar y	-	-
IPC	2.081292-	non	2.274598-	non	*6.205789-	stationary
TCN	1.919067	non	*4.015086-	stationar y	-	-

level % 1 *
level % 5 **
level % 10 ***

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews9

أثبتت نتائج الاختبار أن جميع متغيرات البحث مستقرة من الدرجة الأولى باستثناء مؤشر المستوى العام للأسعار الذي بقي مستقرا من الدرجة الثانية. و عليه نستنتج من خلال ما توصلنا إليه أن كل السلاسل الزمنية مستقرة و لكن ليست بنفس درجة الاستقرار، و عليه سوف نحفظ بالسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة الأولى فقط و المتمثلة في متغيرة سعر الصرف، متغيرة الصادرات و متغيرة الواردات، بينما متغيرة المؤشر العام للأسعار فقد أظهرت النتائج أنها مستقرة من الدرجة الثانية، و بالتالي لا ينبغي علينا دمجها في النموذج مع باقي المتغيرات الأخرى

2.4 اختبار التكامل المشترك

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، قمنا باختبار Johansen من أجل دراسة احتمال وجود أو عدم وجود علاقات للتكامل المشترك بين المتغيرات، إضافة إلى

إحصاء عددها إن وجدت، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول 03: اختبار التكامل المشترك

MODEL 2			MODEL 3			MODEL 4		
Critical Value 5%	Trace statistic	Prob	Critical %5 Value	Trace statistic	Prob	Critical Value 5%	Trace statistic	Prob
35.1927 5	34.82778	[0.0547]	29.79707	27.25533	[0.0955]	42.91525	37.66138	[0.1519]
20.2618 4	12.58270	[0.3980]	15.49471	6.533503	[0.6324]	25.87211	16.86445	[0.4251]
9.16454 6	4.377942	[0.3588]	3.841466	0.174485	[0.6762]	12.51798	5.793711	[0.4870]

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews9

يتبين لنا من خلال الجدول أن كل القيم المحسوبة "Trace statistic" بفضل برنامج Eviews أصغر من القيم الجدولية عند مستوى 5٪، و عليه سوف نتقبل الفرضية العدمية و نرفض الفرضية البديلة أي عدم وجود أية علاقة للتكامل المشترك بين سعر الصرف الاسمي للدينار و باقي المتغيرات الوطنية المدروسة.

3.4 تحليل نتائج النموذج القياسي

لقد أظهر لنا اختبار Johansen عدم وجود أية علاقة للتكامل المشترك بين سعر صرف الدينار وباقي المتغيرات المدروسة، و يمكننا تفسير هذه النتائج كالآتي:

- فيما يخص متغيرة المستوى العام للأسعار: لقد بينت اختبارات التكامل المشترك عدم وجود أية علاقة في المدى الطويل بينها و بين سعر صرف الدينار، و ذلك لعدم امتيازهما بنفس درجة التكامل، إلا أنه يمكن أن تتحقق هذه العلاقة في المدى القصير حسب النظرية التي تنص أن تأثير عملية التخفيض يظهر على مستوى الأسعار في المدى القصير و سرعان ما يتلاشى هذا التأثير تدريجيا في المدى الطويل. و يمكننا تفسير ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة عملية التخفيض إلى ما يعرف بالتضخم المستورد (Abdoune, 1988: 203)، و التي يتمثل في ارتفاع أسعار المواد الأولية و المواد الوسيطة المستوردة مقومة بالعملة الوطنية، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا. من جهة أخرى، فإن عملية التخفيض تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة، مما يدفع المستهلك المحلي إلى البحث عن

سلع محلية بديلة ، فيزداد الطلب على هذه الأخيرة ، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. و أخيرا قد تؤدي عملية التخفيض إلى زيادة كمية الصادرات نظرا لارتفاع الطلب الخارجي عليها ، إلا أن هذه الكمية الإضافية من الطلب على الصادرات لا يمكنها أن تتلقى الإنتاج المحلي لها إلا بعد فترة زمنية معينة ، وهذا ما يفسر نظرية ارتفاع مستوى الأسعار في المدى القصير نتيجة لعملية التخفيض ، ثم عودتها إلى مستوى الاستقرار في المدى الطويل.

و عليه يمكننا استنتاج أن عدم التجاوب الفعلي لمستوى الأسعار بالنسبة لعملية تخفيض الدينار من خلال نموذج التكامل المشترك، إنما يرجع لسوء تقدير في مؤشرات الأسعار الجزائرية، حيث أن تحديدها يستوجب دقة الحسابات و مصداقية الإحصائيات.

● فيما يخص الصادرات و الواردات الوطنية : أثبتت لنا نتائج Johansen عدم وجود أية علاقة للتكامل المشترك بين سعر صرف الدينار و مستويات الصادرات و الواردات الوطنية ، و يرجع ذلك لعدة عوامل يمكننا تلخيصها فيما يلي

- ضعف النسيج الصناعي الوطني و انعدام معظم السلع في الأسواق المحلية ، الأمر الذي يدفع المستهلك المحلي لاقتناء السلع الأجنبية ، إضافة إلى رداءة النوعية و بعد معظم الإنتاج المحلي عن مستويات الجودة و سهولة الاستعمال التي تتوفر بالمقابل في المنتج الأجنبي المستورد.

- كون معظم صادرات الدول السائرة في طريق النمو عبارة عن مواد أولية ، تحدد أسعارها في الأسواق و البورصات العالمية و بالعملات الأجنبية ، بالتالي فهي لا تتأثر بأي تغير يمس أسعار صرف الدول الأم ، التي لا يكون لها الخيار سوى تقبل الأسعار المحددة لصادراتها من المواد الأولية ، و يطلق على هذه الدول بالدول الأخذة للسعر "price taker" ، كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي تعتمد صادراتها على مداخيل المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي ، إلى جانب وحدوية هذه الصادرات بحيث تشكل نسبة المحروقات فيها أكثر من 98٪ من الحجم الكلي للصادرات الوطنية . و بالتالي استطاعت الجزائر أن تحقق فائضا في ميزانها التجاري و رفعها من احتياطياتها من الصرف الأجنبي ، حيث لا يعود هذا إلى عملية التخفيض بالدرجة الأولى بل إلى ارتفاع أسعار البترول على مدار العشرين سنة الأخيرة.

وعليه تبين لنا من خلال هذا المحور أن التحسينات التي عرفها مستوى التجارة الخارجية لا ترجع بالدرجة الأولى إلى عامل التخفيض ، بل إلى الظرفية البترولية الجيدة التي كانت في صالح الجزائر ، إذ تمثل صادرات المحروقات أكثر من 98٪ من الحجم الإجمالي للصادرات الوطنية ، و هذا ما يدل على هشاشة البنية الاقتصادية للبلاد و تبعيتها المطلقة لقطاع المحروقات ، إذ يؤدي أي تقلب طفيف في أسعار هذه الأخيرة إلى نتائج لا يحمد عقبها على الاقتصاد الوطني.

5. خاتمة :

تعتبر عملية التخفيض سياسة من ضمن السياسات التي تلجؤ إليها الدول بغية إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها، حيث أن تدهور هذا الأخير يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية و على نسبة السيولة التي تقوم عليها المعاملات التجارية الدولية. فتأتي عملية التخفيض للقيمة الخارجية للعملة الوطنية من أجل استعادة الدولة لاحتياطياتها من النقد الأجنبي و ذلك من خلال زيادة حصيلة الصادرات نظرا لزيادة الطلب الأجنبي عليها بفضل انخفاض أسعارها مقومة بالعملة الأجنبية، و نقص كمية الإنفاق على الواردات نظرا لنقص الطلب المحلي عليها من خلال ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية.

لقد حاولنا في هذا البحث تبين أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على الميزان التجاري ، فعرضنا آليات التوازن في ميزان المدفوعات، ثم وضحنا ميكانزمات سياسة التخفيض من خلال كيفية تحديد معدلها، علاقتها بالتضخم، و توضيح آثارها على رصيد الميزان التجاري، و أخيرا قمنا بدراسة قياسية، حاولنا من خلالها إظهار العلاقات المتواجدة بين سعر صرف الدينار و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كمؤشر الأسعار و متغيرة الصادرات و الواردات .

علما بأن الجزائر قد اتبعت نظام سعر الصرف الثابت للدينار خلال الفترة الممتدة ما بين 1973 و 1988، و الذي كان غالبا مقدرا بأكثر من قيمته الحقيقية، و هذا بسبب إستراتيجية التصنيع التي كانت تنتهجها البلاد، حتى تسمح لقطاعات الإنتاج من اقتناء مواردها من الأسواق الأجنبية بأقل تكلفة ممكنة. من جهة أخرى، تعتمد التجارة الخارجية للجزائر على اقتصاد ريع مبني على صادرات المحروقات و التي تعتبر المورد الأساسي إن لم نقل الوحيد للصرف الأجنبي، و ذلك راجع لضعف قطاعات الإنتاج الوطنية و اعتمادها على السلع المستوردة، فضلا عن توجيهها نحو الديون الخارجية من أجل تغطية عجز ميزانها التجاري بسبب الحجم المتزايد للواردات الوطنية.

و مع انهيار أسعار البترول سنة 1986، ظهرت الأزمة الفادحة للاقتصاد الوطني، فتعددت الاضطرابات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية، إلى جانب ثقل أعباء الديون و خدماتها، مما أجبر السلطات الوطنية على إعادة النظر في سياساتها المتبعة و لجوئها إلى صندوق النقد الدولي من أجل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، و الذي تعتبر سياسة التخفيض عنصرا بل شرطا أساسيا من شروطه.

و من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة القياسية، يمكننا اختبار صحة الفرضيات التي انطلقنا منها في مقدمة البحث. ففيما يخص الفرضية الأولى و التي تنص على أن عملية تخفيض العملة الوطنية قد تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار المحلية في المدى القصير و ظهور التضخم، فقد ثبت صحة هذه الفرضية، حيث تبين لنا مدى تأثير مستوى الأسعار بدرجة تخفيض الدينار في المدى القصير، و عدم تسجيل أية علاقة للتكامل المشترك بين سعر الصرف و مؤشر الأسعار، بحكم أن هذا النموذج يهتم بتبيان العلاقات المتواجدة بين المتغيرات في المدى الطويل.

أما فيما يخص الفرضية الثانية، و التي تنص على أن عملية تخفيض العملة قد تؤدي حتما إلى توازن الميزان التجاري، فأظهرت النتائج عدم وجود أية علاقة للتكامل المشترك بين سعر صرف الدينار، و مستويات الصادرات و الواردات الوطنية، و ذلك يرجع لضعف النسيج الصناعي الوطني، و عدم مرونة الطلب المحلي مع أسعار السلع المستوردة بحكم اعتماد المستهلك الجزائري على السلع الأجنبية و نقص البديل من السلع المحلية.

و فيما يخص الفئات الذي حققه الميزان التجاري الجزائري، فإن دل على شيء إنما لا يدل على دور سياسة تخفيض الدينار بالدرجة الأولى، بل على الظرفية البترولية الجيدة التي عرفتها البلاد آنذاك ، و التي أدت إلى الرفع من احتياطي الصرف الأجنبي و إعادة التوازن إلى الميزان التجاري و من تم إلى ميزان المدفوعات.

بالتالي تعتبر سياسة التخفيض أداة مكملة و مساعدة على استعادة التوازن إلى الميزان التجاري، بالمقارنة مع دور قطاع المحروقات، فضلا إلى كون هذا الأخير مستقل عن سعر صرف الدينار، بحكم تقييم الأسواق الدولية لأسعار البترول بالدولار الأمريكي و عدم تقييمها بالدينار الجزائري. و عليه يتضح لنا وجوب الاهتمام بسياسات الإنتاج الوطنية و السهر على تطويرها و تحسينها، من أجل تحقيق اقتصاد حقيقي قائم على ثروة إنتاجية و قيمة مضافة، و ليس على اقتصاد ريع معتمد على أسعار بترول قابلة للتدهور لأدنى الأسباب السياسية و بعض الإشاعات.

5. المراجع:

- أحمد جامع (1987)، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- أحمد مندور (1990)، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت.
- أسامة محمد الفولي و مجدي شهاب (1997)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، القاهرة.
- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي (2000)، الدار الجامعية المصرية، الإسكندرية.
- محمود يونس (1993)، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر.
- محمد زكي شافعي (1990)، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، بيروت.
- عبد الرحمن زكي إبراهيم (1998)، مذكرات في اقتصاديات التجارة الدولية، دار الجامعات المصرية، مصر.
- عرفات تقي الحسني (2002)، التمويل الدولي، دار المجد، عمان.
- Bénassy-Quéré Agnès, Coeuré Benoît, Jacquet Pierre, Pisani-Ferry Jean (2005), Politique économique, De Boeck.,
- B. Guillochon et A. Kawecki (2003), économie internationale, Dunod Edition, paris.,
- DENNOUNI (1998), Revue périodique cahiers du CREAD, N 01.
- Hadj Nacer Abderahmane (1989), économie générale du taux de change, Enag édition, Alger.
- Jean Louis Besson (1993), Monnaie et finance, OPU, Alger.
- Jean Pascal Bassino, Jean Yves Leroux, Pascal Michelena (2005), Les politiques économiques, Foucher .
- K. NASHASHIBI (1983), Revue périodique finance et développement N01.
- Pierre Hubert Breton et Armand Denis Schor (1993), La dévaluation, Edition Bouchene, Alger.
- Pisiani Ferry (2005), le taux de change d'équilibre, www.pisiani-ferry.net.
- Ramdane Abdoune (1988), économie générale du taux de change, les cahier de la reforme, ENAG Edition, Alger.,
- Bourbonnais Régis (2004), Econométrie, Dunod.